

السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين
(دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)

أ. د. عبد الأمير محسن جبار الاسدي^(*)
الباحث
امير نجم عبود^(**)

المقدمة

تتميز السياسة الخارجية الصينية بتطورها المستمر نحو جنوب شرق آسيا منذ انتهاج الصين سياسة الانفتاح في سبعينات القرن العشرين، لأن هذا الإقليم يقع ضمن المجال الحيوي الصيني، وبالتالي له تأثير مهم على أنها القومي، فضلاً عن إرتباطه إلى حدٍ ما بعملية التحديث والتنمية داخلها، لذا وضعت الصين أهدافاً خارجية إتجاه إقليم جنوب شرق آسيا تحاكي عملية التنمية والصعود الصيني المستمر، ويبعد أنها اعتمدت على وسائل فعالة لتحقيق هذه الأهداف في الجوانب الاقتصادية والأمنية، لذا يهدف البحث بيان تلك الأبعاد في السياسة الخارجية الصينية، ثم التعرف على أدواتها، وأبرز محددات ذلك. وتبرز إشكالية البحث في أن هناك علاقة ما بين أهداف الصين في جنوب شرق آسيا وأهدافها الإقليمية العامة في آسيا، أما فرضية البحث فتتمثل بالآتي: (أستطيعت الصين من زيادة نفوذها في جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين في الجوانب الاقتصادية والأمنية)، وأعتمد في البحث على منهج التحاذل القرار، ومنهج التحليل النظمي.

أما هيكلية البحث فتتكون من مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث، أما المبحث الأول تناول الأبعاد الاقتصادية والأمنية في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا، في حين المبحث

^(*) عميد كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

^(**) كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

الثاني تختص بوسائل السياسة الصينية في جنوب شرق آسيا الإقتصادية والأمنية، أما المبحث الثالث فتناول محددات السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا.

المبحث الأول: الأبعاد الإقتصادية والأمنية في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا

سينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، فالمطلب الأول سيختص بالبعد الإقتصادي في السياسة الصينية اتجاه جنوب آسيا، أما المطلب الثاني سيتناول بعدها الأمني.

المطلب الأول: البعد الإقتصادي في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا
يتدفق التوسع والنفوذ الصيني إلى جنوب شرق آسيا، وما ساعدها في ذلك عاملين أساسين، الأول، الترابط الجغرافي مع دول المنطقة، إذ لا توجد عوائق جغرافية صعبة تفصل بين الصين والمنطقة، والعامل الثاني، ضعف دول المنطقة، إذ لا تستطيع مجارة الصين أو الوقوف بوجهها، وعلى الرغم أن ميانمار تعد البلد الأكبر في دول جنوب شرق آسيا، إلا أنها دولة معرضة للتفكك، إذ يصف المفكر (روبرت كابلان) حالها كحال بلجيكا في أوائل القرن العشرين، إن ميانمار المجاورة للصين هي دولة ضعيفة ذات موارد طبيعية غزيرة التي تحتاجها الصين بشدة، وتنافس الصين والهند على هذا البلد – الواقع في منطقة الهند الصينية – على تطوير ميناء (سياتو) في ساحل ميانمار الذي يطل على المحيط الهندي، وكل من الصين والهند تهدف إلى مد خط أنابيب لنقل الغاز عبر هذا المرفأ، وتعمل الصين بسياسة (فرق تسد) في معظم دول جنوب شرق آسيا، فالصين تفاوضت مع كل دولة في المنطقة على حدة وليس بشكل جماعي، فيما يتعلق بمشاكلها المشتركة⁽¹⁾.

¹) روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين برأً وبحراً؟)، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 45، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، توز 2010، ص 167-168.

وتحتل ميانمار موقع جيواستراتيجي مهم في المدrik الصيني، إذ تقع على خط تجارتها الإقليمية والدولية، لهذا عمدت الصين على بناء مرفأ في ميانمار وربط الأخيرة بها بشبكة من السكك الحديدية وطرق النقل البرية، لغرض ديمومة الاتصال بين سواحل ميانمار وجنوبي الصين⁽²⁾، لذا تدعم الصين النظام السياسي في ميانمار التي تشهد مشاكل أمنية داخلية، ففي عام 2016 تعرضت شرطة الحدود إلى هجمات مسلحة من الداخل، الأمر الذي أطلق شارة النزاعات الطائفية وتم تشريد آلاف من مسلمي الروهينغا⁽³⁾. فالسياسة الصينية تهدف إلى تأمين مصادر الطاقة الاستراتيجية، هدف دعم مستويات المعيشة لسكانها ذات العدد الكبير، وإنجاز هذا الهدف هي تسعى لبناء علاقات مصلحة مع الدول المجاورة وغيرها الغنية بهذه الموارد، والمحافظة على أمن المعابر في المحيطين الهادئ والهندي وبحر الصين الجنوبي⁽⁴⁾، وتسعى الصين لتغيير نظرة دول منطقة جنوب شرق آسيا، من دولة مصدمة للإيديولوجية والثورات إلى دولة تصدر النية الحسنة والسلع⁽⁵⁾، معتمدة على اقتصاد محلي يتنامي بشكل مستمر، وتسعى الصين إلى التنمية المشتركة لكل دول المنطقة لغرض تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، بما يحقق الاستقرار في الإقليم، ويقضي على الفقر ويحقق الرفاه لشعوب المنطقة⁽⁶⁾.

² ماهر بن إبراهيم القصیر، المشروع الأوروبي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 72.

³ إيان ديفيس، وقائع سنة 2016، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت، 2017، ص 835.

⁴ جعفر كرار أحمد، تقييم منتدى التعاون العربي – الصيني في عشرة أعوام، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2014، ص 165.

⁵ منتصر عمran ناجي الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية، بيisan للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص 237.

⁶ كيشو محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد، عرض: نادية فاضل عباس، مجلة دراسات دولية، العدد 45، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، توز 2010، ص 148.

وتعمل الصين وفق إستراتيجية (توزيع المكاسب)، ومن خلال ما يعرف بالقوة الناعمة، والتي تسعى إلى توثيق التعاون الاقتصادي، وهي بذلك إستطاعت أن تكسب ود الدول التي لها علاقات مضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية ككمبوديا، ووثقت الصين علاقتها مع القلبين الحليف للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾، واستضافة القمة الرابعة مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في مدينة شانغهاي الصينية في 20-21 أيار عام 2014، وحضر إلى المؤتمر (46) دولة ومنظمة دولية ومن بينها دول (الآسيان)، إذ أكدت الصين من خلاله على ضرورة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأقلية المعنية من خلال التحفيز بإنشاء مؤسسات وبنية تحتية لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في القرن الحادي والعشرين، فهذا يضمن المزيد من المنافع والتنمية المشتركة لشعوب المنطقة⁽⁸⁾.

في الوقت ذاته تهدف الصين إلى جعل سوق دول رابطة جنوب شرق آسيا لبيع بضاعتها المصنعة ذات تكاليف عالية بالنسبة للدخل الفردي لهذه الدول، في حين تستورد منها البضائع الزراعية ذات الإثبات المنخفضة، أدى ذلك إلى خلل تجاري بين الطرفين لصالح الصين، فالسوق الآسيانية أصبحت أرض إغراق للبضاعة الصينية⁽⁹⁾، وتسعى الصين إلى بناء ممرات تربطها بشكل أكبر مع دول جنوب شرق آسيا اقتصادياً، بواسطة زيادة حركة البضائع والأشخاص عبر هذه المعابر، هذه الممرات تتمثل وبالتالي: (الخط البحري لنهر الميكونغ، الذي يقع بين بانكوك وكونمينينغ، وتعزيزه بطريق بري؛

⁷) منتصر عمران ناجي الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

⁸) وو سى كه، قمة التفاعل وتدابير بناء الثقة (طاقة إيجابية لأمن آسيا) مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم، بكين، يوليو 2014، ص ص 13-15.

⁹) روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 168.

سكة الحديد الآسيوية، والطريق السريع بين نان نينغ وهانوي، الذي يسمى معبر الصداقة يوبي كوان⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: البعد الأمني في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا إن التحرك العسكري الأمريكي في المنطقة ضد الصين يستهدف مرور الطاقة لها، لذا كان رد الفعل الصيني على ذلك بتطوير قواه البحرية، فضلاً عن بناء موانئ نفطية معززة بمحركات بحرية تربطها مباشرةً مع آسيا الوسطى عبر الاتحاد الروسي، إذ أن التعاون بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى يهدف إلى فتح مر آسيوي – أطلسي، يضمن هذا المر تزود الصين بالطاقة، في حال فرض حصار بحري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في البحار الخصبة بالصين ومطاقتها المهمة كمضيق ملقا، وقدف الصين إلى مد أنبوب غاز من إيران يصلها عبر الهند وباكستان، وهذه التحركات الصينية بجملتها تهدف لحماية أمن الطاقة الصيني من جهة، ومواجهة الضغوطات الأمريكية عليها من جهة أخرى⁽¹¹⁾.

فالاهتمام المتزايد للصين ببحرها الجنوبي وبحرها الشرقي ومضايق تايوان أمراً طبيعياً، لأن ذلك مرتب بأمنها القومي مباشرةً، فالدول المتاخمة لهذه المناطق تشكل قواعد صناعية مهمة في آسيا، وإن نجاح الصين في تأكيد هيمنتها على مياه بحرها الجنوبي سيوفر لها حرية انتلاق غواصاتها وسفنهما العسكرية وسفنهما التجارية التي تتجه إلى المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر، ويُطلق على هذا الخط (بطريق الحريير الجديد) وهو من الخطوط الملاحية للصين التي تبدأ من بحر الصين الجنوبي إلى أبعد نقطة في قاري أمريكا الشمالية والجنوبية وإلى الشرق الأوسط، فهذا الطريق الجديد يعتمد على الموانئ في سواحل بحر

¹⁰ مولود خدايشه، السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (كلية الحقوق والعلوم السياسية)، الجزائر، 2017، ص 88.

¹¹ ماهر بن إبراهيم القصيري، مصدر سبق ذكره، ص 69.

الصين الجنوبي عابراً بحر الهند والعرب وصولاً إلى سواحل الأطلسي⁽¹²⁾, على هذا الأساس يتعتمد على الصين بناء قوة عسكرية بحرية تؤمن هذا الطريق الذي يحافظ على استمرار نموها الاقتصادي.

لذا وضعت الصين إستراتيجية تقوم على أساس تطوير قدراتها البحرية وتطبق على مراحل وفقاً للآتي⁽¹³⁾:

1- المراحل الأولى ما بين عامي 2000 و 2010, تهدف الصين في هذه المراحلة تعزيز وجودها على المياه الواقعة ضمن أوكيناوا – وهي أقصى محافظة جنوبية في اليابان وتبعد (520) كيلو متر عن جزر اليابان – وتابيان والفلبين.

2- المراحلة الثانية ما بين عامي 2010 و 2020, تهدف الصين فيها لمد نفوذها على السلسلة الجزرية التي تضم كل من جوام وإندونيسيا.

3- المراحلة الثالثة بين عام 2020 وعام 2040, في هذه المراحلة تسعى الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، واستخدام حاملات الطائرات كأحد مقومات قوتها العسكرية في المحيطات.

إن أحد أهداف الإستراتيجية الصينية بشأن سياسة الطاقة، تهدف إلى تحقيق منها البحري، في جميع الطرق البحرية التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة للصين، التي تمر من الخليج العربي إلى المحيط الهندي فمضيق ملقا، لذا وضعت الصين إستراتيجية (عقد اللؤلؤ)، التي تتضمن إقامة قواعد عسكرية وعلاقات دبلوماسية للمحافظة على مصالحها النفطية⁽¹⁴⁾, فهذه الاستراتيجية تقوم على أساس تأمين طرق إمدادات الطاقة من الشرق

¹²) روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 162.

¹³) مولود خديش، مصدر سبق ذكره، ص 50.

¹⁴) أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، بيروت، 2015، ص 297. إن استراتيجية عقد اللؤلؤ معناها إنشاء موانئ وقواعد على طول خطوط مواصلات نقل الطاقة إلى الصين في البحار، أي لآلئ في عقد بحري، وعلى هذا الأساس تقوم الصين بتأمين تلك القواعد عبر انتشارها العسكري البحري وبناء علاقات استراتيجية مع الدول التي توجد فيها تلك

الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، عبر نشر مجموعة من القواعد البحرية في كل من تايلاند وبنغلادش وسيرلانكا وباكستان وميانمار، وعليه ينبغي التعاون مع بحريات هذه الدول، وقدمنت الصين المساعدة لهذه الدول في مجال محاربة القرصنة البحرية⁽¹⁵⁾، لأنها بحلول عام 2020 سيصل إعتماد الصين على نفط الخليج العربي إلى (90) بالمائة، بسبب تزايد النمو الاقتصادي فيها⁽¹⁶⁾، وتتركز إستراتيجيتها في جنوب شرق آسيا من خلال تحقيق الآتي: (أحتواء النزاعات الحدودية الإقليمية مع دول جنوب شرق آسيا عبر الحوار؛ التأكيد على أن الصين هي نقطة الارتكاز للأمن الإقليمي، وعلى الدول البقية التكيف مع رغبة الصين للهيمنة وقوتها العسكرية المتنامية)⁽¹⁷⁾.

وأنشأت الصين قاعدة بحرية كبيرة في جنوب جزيرة (هainan) الذي يكون موقعها في وسط بحر الصين الجنوبي، وعززها بمنشآت تحت الأرض تستطيع إيواء (20) غواصة نووية وتقليدية والكترونية، يbedo من بناء هذه القدرات والوسائل أن تكون الصين على إستعداد في حالة حصول مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها في المنطقة⁽¹⁸⁾، فضلاً عن هنالك رغبة صينية في "بناء الجيش المعلوماتي"، والوصول إلى

المنشآت، ويمتد هذا العقد من جزيرة بارسيل في بحر الصين الجنوبي مارًّا ببنغلادش وميانمار وسيرلانكا وباكستان.

عبد القادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين مرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2014، ص 153-154.

¹⁵ عفيف رزق، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة تزيد التناقض بين الصين والهند، صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد 4413، بتاريخ 28/7/2012.

¹⁶ الحسين شكراني، الصين والمواضيع المتأخرة العالمية (بين تعزيز النمو الاقتصادي وحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 452، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2016، ص 107.

¹⁷ مولود خدايش، مصدر سبق ذكره، ص 78.

¹⁸ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 178.

مرحلة كسب النصر في حالة دخوها بحرب معلوماتية⁽¹⁹⁾، ودشنَت الصين حاملة طائراتها في عام 2011 والتي تسمى (لياونينغ)⁽²⁰⁾.

تحتوي منطقة جنوب شرق آسيا على معظم طرق نقل الطاقة إلى الصين من مصادرها في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتمثل كذلك فرصةً بديلة لطرق بحرية وبرية لنقل الطاقة، وهي محاطة بشمال شرق آسيا وجنوبيها وغرب المحيط الهادئ، الأمر الذي يجعلها تمتاز بأهمية كبيرة لأن من الطاقة الصيني، فهي تحتوي على كل طرق الشحن والنقل للواردات الصينية من الطاقة، إذ تضم (12) مضيقاً ذات أهمية اقتصادية وأمنية كبيرة من بينها: (مضيق ملقا؛ مالوكو؛ لومبوك؛ خاسبار؛ سوندا)، فضلاً عن بحر الصين الجنوبي، الذي عدته الصين مؤخراً ضمن أنها القومي الداخلي⁽²¹⁾، ولذا هي تهدف من خلال سياستها في جنوب شرق آسيا الأمينة تحقيق الآتي⁽²²⁾:

1- السيطرة على مداخل مضيق ملقا والمضايق الأخرى في المنطقة.

2- الأستحواذ على مخزونات النفط والغاز في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي.

3- تعمل الصين لتحقيق هدف أساسى في سياستها الخارجية، ويتمثل ذلك في احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا⁽²³⁾، على هذا الأساس تتعامل الصين في

¹⁹ بrad روبرتس وروبرتس مانينغ ورونالد مونتابرو، الصين (القوة النووية المنسية)، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 43، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، أيلول 2010، ص 98.

²⁰ يان جونسون، نتائج صعود القوة العسكرية الصينية (متواضعة)، صحيفة الحياة اللبنانية، العدد 18814، بتاريخ 2014/10/8.

²¹ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 285.

²² مولود خدايشه، مصدر سبق ذكره، ص 57.

²³ زينب عبد الله منكاش، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين (كلية العلوم السياسية)، بغداد، 2015، ص 87.

سياستها الخارجية على أساس مصلحي وليس إيديولوجي، عليه تعاظم النفوذ الصيني نسبياً في مناطق جوارها بل أعمد إلى أبعد من ذلك⁽²⁴⁾.

كان الاستراتيجيون الصينيون يتوجسون حذراً من إمكانية تحول رابطة جنوب شرق آسيا إلى مجموعة خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وربما تُكَيِّفُ هذا التكتل بما يحقق مصالحها وبهدد مصالح الصين، لكن استجابة الأخيرة لهذا التهديد بالتحرك نحو دول الرابطة لغرض مد نفوذها هناك، من خلال لقاءات عدّة وعلى مدى عقدين من الزمان، أدى ذلك إلى تحقيق أهداف الصين السياسية التي تتمثل بالتقرب مع دول هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لها التي تقع ضمن حزامها الأمني⁽²⁵⁾، وهذا ما بدأ واضحاً خلال كلمة وزير خارجية الصين (يانج جي تشي) في القمة السنوية لرابطة جنوب شرق آسيا في تموز عام 2010، عندما قال "الصين بلد كبير، والبلدان الأخرى هي بلدان صغرى"⁽²⁶⁾.

المبحث الثاني: وسائل السياسة الصينية في جنوب شرق آسيا الإقتصادية والأمنية

يتكون هذا المبحث من مطلبين وهما: المطلب الأول: الوسائل الإقتصادية، والمطلب الثاني: الوسائل الأمنية.

المطلب الأول: الوسائل الإقتصادية

إن الصين ترتبط بمنطقة جنوب شرق آسيا عبر وسائل متعددة، من بينها الترتيبات الإقليمية، فالصين مع دول جوارها أسسوا (آسيان + 1) الصين والآسيان، و(آسيان +

²⁴) Wang Jisi, *Chinas Search for a Grand Strategy (A Rising Great Power Finds Its Way)*, Foreign Affairs, Volume 90, No.2, March/April 2011, P. 68.

²⁵) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 220.

²⁶) برتان بادي ودومينيك فيدال، *أوضاع العالم 2014 (جباره الأمس والغد)*، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014، ص 125.

(3) آسيان والصين وكوريا الجنوبية واليابان⁽²⁷⁾, فضلاً عن إنشاء المجلس الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادئ, وكان التفاعل ما بين الصين والآسيان هو الأكثر فاعلية في هذه المنظمات, من خلال التوقيع على بروتوكولات واتفاقات عدّة, وثّق خلاها الطرفان روابطهما⁽²⁸⁾, ولتعزيز تلك الروابط إقامة الصين شبكة من العلاقات التعاونية مع دول مهمة في منطقة جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند, هذه الدول مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقيات أمنية دفاعية, وتم إقامة مشروعات كبيرة تربط الصين مع دول مهمة إستراتيجياً في محيطها الإقليمي أبرزها⁽²⁹⁾:

1 - الخزان الاقتصادي لطريق الحرير الجديد, الذي يسعى إلى ربط الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق آسيا, من خلال شبكة ممتدة من السكك الحديدية والطرق السريعة, وشبكات الطاقة وكابلات الألياف الضوئية, لتعزيز التجارة بين كل هذه المناطق.

2 - ربط دول الآسيان بمدن صينية محاذية لها -نانجينغ وبيولين وتشونغتشو - وعليه تم بناء البنية التحتية الالزامية لهذا الغرض, وتُعد هذه المناطق كمنصات مواصلات ما بين الصين والآسيان, وتم إنشاء ميناء للتجارة الحرة في مدينة تشينتشن, فضلاً عن منطقة تجارة حرة شاملة بمدينة بينغشيانغ الصينية⁽³⁰⁾.

²⁷ سامر خير أحمد, العرب ومستقبل الصين (من الالامفوج التنموي الى المصاحبة الحضارية), مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم, الامارات العربية المتحدة, 2009, ص 169.

²⁸ حنان قنديل, الصين واستمرارية الصعود الإسلامي, الصين واستمرارية الصعود الإسلامي, مجلة السياسة الدولية, العدد 183, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, يناير 2011 , ص 56.

²⁹ مولود خدايش, مصدر سبق ذكره, ص 78.

³⁰ لوه يون جون, منطقة خليج بييوا الاقتصادية (أول منطقة صينية للتعاون الاقتصادي العالمي), مجلة الصين اليوم, دار مجلة الصين اليوم, بكين, سبتمبر 2014, ص 55. تقلل مدينة تشينتشن - في مقاطعة فوجيان الصينية- نقطة الانطلاق لطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين والذي أُعلن عنه الرئيس الصيني من أوزبكستان وإندونيسيا, وهي تقع في جنوب الصين وتحاذى جنوب شرق آسيا. هوانغ شاو بينغ, إحياء طريق الحرير البحري, مجلة الصين اليوم, دار مجلة الصين اليوم, بكين, أكتوبر 2014, ص ص 54-56.

ونظراً للترابط الاجتماعي وتشابه الظروف البيئية بين منطقة قوانغشي الصينية وبين دول (بروناي وفيتنام ولاؤس وتايلاند)، أقيم في عام 2014 مشروع زراعي تعاوني بين هذه الأطراف، ومن خلاله أرسلت الصين خبراء في مجال الزراعة لهذه الدول لغرض التدريب، وتبادل معلومات الانتاج الزراعي، وأقامة مشروعات مشتركة⁽³¹⁾.

من جانب آخر تم تبني خطط العمل الخمسية بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا بين عامي 2005 و 2010، لتنفيذ هدف الطرفين للوصول إلى الشراكة الاقتصادية من أجل السلام والرخاء في المنطقة، وأنتفق الطرفين على التعاون في (11) مجالاً أهمها: (الطاقة؛ النقل؛ الثقافة؛ الصحة؛ تطوير محى خرى ميكونغ؛ الموارد البشرية؛ البيئة؛ القضايا الاقتصادية)⁽³²⁾، واستفادت الصين كثيراً من التجربة الاقتصادية السنغافورية المتقدمة، فأرسلت وفد صيني ينكون من أربعة آلاف موظف إلى سنغافورة لغرض متابعة هذه التجربة الناجحة⁽³³⁾.

عليه تم إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا في عام 2010، وهي تضم كل من الصين وبروناي وإندونيسيا وมาيلزيا وتايلاند والفلبين، وتوسعت المنطقة التجارية الحرة في عام 2015 لتشمل كل من كمبوديا وفيتنام وميانمار ولاؤس، وتفاوض الجانبان على توقيع اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية في الاستثمار في عام 2008، وتم التوقيع على الاتفاقية في عام 2009 في بانكوك، ولتعزيز ذلك أعلنت الصين عن تأسيس صندوق استثمار بقيمة (10) مليارات دولار يختص بمشاريع التعاون الاستثماري في مجالات الموارد البشرية والطاقة وتقنيات المعلومات

³¹ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 54.

³² أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 220.

³³ روين ميريديث، الفيل والتبغين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً)، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009/1، ص 34.

والاتصالات، وسعى الجانبان إلى إنشاء المركز الصيني – الآسياني للتعاون في مجال القيود الفنية والملكية الفكرية على التجارة⁽³⁴⁾.

وقد بلغت التجارة بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا في عام 2008 حوالي (193) مليار دولار، في حين كانت تقدر في عام 2003 (59.6) مليار دولار، وعليه أصبحت الصين الشريك التجاري الثالث (للآسيان) في عام 2009، بنسبة (11,3) بالمائة من إجمالي حجم تجارة (الآسيان) الخارجية، ودخلت اتفاقية الاستثمار المشترك حيز التنفيذ في كانون الثاني عام 2010، وتعد هذه المنطقة أكبر منطقة تجارية حرة في العالم النامي⁽³⁵⁾، التي تضم (9.1) مليار نسمة، وناتج إجمالي يبلغ (6) تريليون دولار، وحجم التجارة فيها (4.5) تريليون دولار⁽³⁶⁾، وقدمت الصين المعونات والهبات إلى كمبوديا ولaos وميانمار، وتسورد من هذه الدول المواد الأولية كالغاز وزيت الجوز والفحم⁽³⁷⁾، فضلاً عن توسيع التبادل التجاري بين الصين ودول (الآسيان) بمواد متعددة لعل أهمها: (المنتجات النفطية والمنتجات الإلكترونية والمنسوجات والملابس)، وهذه المواد تمتاز بكتافة العمالة التي تعمل بها، فضلاً عن التعاون بين الطرفين في مجال تصنيع السكر والتعدين والأطعمة والورق والأدوية⁽³⁸⁾.

وفي الوقت ذاته وطدت الصين علاقتها التجارية حتى مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فارتفع مستوى التبادل التجاري بين الفلبين والصين إلى (27.7)

³⁴) مدحت أبوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، يناير 2011، ص 98.

³⁵) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 221.

³⁶) منتصر عمران ناجي الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص 237.

³⁷) حسام عيتاني، صعود القوة الصينية يعدل الحسابات الاقتصادية والعسكرية، صحيفة الحياة اللبنانية، العدد 17799، بتاريخ 2011/12/28.

³⁸) لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 54.

مليار دولار عام 2010، أما التبادل التجاري مع كل ماليزيا وإندونيسيا من جهة والصين من جهة أخرى بلغ (100) مليار دولار و (30) مليار دولار على التوالي⁽³⁹⁾، وبهذا أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا ضمن المجال الحيوي الصيني.

وقد ازداد حجم التجارة بين الصين و (الآسيان) حيث بلغ (136,5) مليار دولار في النصف الأول من عام 2010، وبهذا بلغت الزيادة نحو (55) بالمائة عن العام الذي سبقه، وتأتي هذه الزيادة بعد الأزمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 والتي أصبحت فيما بعد أزمة عالمية، وإن هذه الزيادة أتت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا من الركود، وعدم تأثير الركود الأمريكي فيها بشكل نسبي، لذلك لقد نمت واردات الصين من (الآسيان) بنسبة (64) بالمائة في عام 2010، وزادت صادراتها إليها بنسبة (45) بالمائة في العام ذاته⁽⁴⁰⁾، وهذا يوضح مدى قدرة الصين على مد نفوذها الاقتصادي إلى هذه المنطقة مستغلة في ذلك الأزمة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي، وتعد الوسيلة الاقتصادية المتمثلة بالتجارة مع (الآسيان) ذات فاعلية عالية لتحقيق هدف الصين الاقتصادي المتمثل بربط اقتصاديات المنطقة باقتصادها لتحقيق مزيد من التنمية الجماعية.

وفي النصف الأول من عام 2014 بلغ حجم التبادل التجاري ما بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا (200.69) مليار دولار، بزيادة نسبة (4.8) بالمائة من المدة ذاتها للعام الذي سبق، إذاً فالزيادة مستمرة، وبهذا أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للآسيان، وصارت آسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين، وثاني أكبر مصدر لوارداتها، ورابع أكبر سوق لصادراتها، وإن المنفذ البري والبحري الوحيد للصين على آسيا هي

⁽³⁹⁾ محمد عبد الله يونس، تحول جيو استراتيجي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في البابسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2012.

ص 91.

⁽⁴⁰⁾ أحمد عبد الحبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 222.

منطقة خليج بييوا التابعة لمقاطعة قوانغشي الذاتية الحكم في الصين، وبهذه المنطقة أنشأت الصين طرق متعددة ووسمتها باسم الصين مع إحدى دول المنطقة، مثل: (طريق الصين - سنغافورة، طريق الصين - تايلاند، طريق الصين - ماليزيا، طريق الصين - فيتنام، طريق الصين - كمبوديا)، وأيّي ذلك لتعزيز الصداقة الصينية - الآسيوية، هذا ويقام معرض سنوي في مقاطعة قوانغشي وينظم من قبل الحكومة الصينية والأمانة العامة لآسيا، ويشمل المعرض التجارة في البضائع وتجارة الخدمات والاستثمار⁽⁴¹⁾.

وقد أعطى انسحاب الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، الفرصة للصين لزيادة توثيق صلاتها مع دول جنوب شرق آسيا، وهذا ما يوضحه زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، ففي عام 2017، نمت التجارة بينهما بنسبة 13.8، حسب ما كشفت عنه وزارة التجارة الصينية، ويعُد ذلك رقمًا قياسيًا بالقياس مع شركاء الصين الآخرين، فبلغت الصادرات الصينية إلى دول (آسيا) (279.1) مليار دولار، أما وارداتها بلغت (235) مليار دولار، وتُعد فيتنام وماليزيا وتايلاند من أكبر الشركاء التجاريين للصين من بين دول المنطقة الأخرى⁽⁴²⁾.

وتم إنشاء خطوط نقل بحري دولية مفتوحة بين موانئ خليج بييوا الصيني وموانئ في سنغافورة وتايلاند وفيتنام، وتم إنشاء شبكة تعاون تشمل (47) ميناء في دول آسيا والصين، ومركز هذه الشبكة في الصين بمدينة تشينتشن، وقالت (هوانغ يون) نائبة الأمين العام لعرض (الصين الآسيان): "إن الهدف من هذه المنطقة هي جذب الصناعات ذات الجودة العالمية، وتعزيز القدرة التنافسية لعموم المنطقة"، وتم إنشاء العديد من المناطق الصناعية بين الصين وإحدى دول المنطقة، فنجد هناك المنطقة الصناعية الصينية - الماليزية في مدينة تشينتشن، والمنطقة الصناعية الصينية - السنغافورية بمدينة

⁴¹ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 52.

⁴² ارتفاع حجم التجارة بين الصين ودول آسيا بنسبة 13.8% خلال عام 2017، موقع قنا، بتاريخ 29 يناير 2018، تاريخ الدخول: 22/7/2018، على الموقع: www.lusailnews.qa

سوتشو الصينية، والمنطقة الصناعية الماليزية – الصينية في مدينة كوانتان الماليزية، وتعمل هذه المناطق على تطوير صناعات المعدات والأجهزة والمعلومات الإلكترونية والأغذية والتكنولوجية الحيوية وتبادل التكنولوجية⁽⁴³⁾.

في الوقت ذاته تناست العلاقات التجارية ما بين الصين وفيتنام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن تقديم الصين قروض ذات فائدة منخفضة لغرض تطوير الصناع الصينية في مجال الحديد والصلب في فيتنام، واستثمرت الصين بمئات المشاريع المشتركة في فيتنام، وهذا يدل عن حجم الاهتمام الصيني بهذه الدولة. فالصين إنخرطت في حوارات ثنائية مع دول أخرى في المنطقة كتايلاند، وتعقد هذه المحادثات سنوياً وباشراك مسؤولين مدنيين وعسكريين⁽⁴⁴⁾.

وفي مجال الاستثمار سعت الصين إلى زيادة استثمارها في جنوب شرق آسيا، ففي عام 2008 كان تقدر الاستثمارات الصينية في الإقليم (2.480) مليار دولار، لترتفع في عام 2012 إلى (28.24) مليار دولار، هذه الاستثمارات تتوزع مجالاً في الصناعات الانتاجية وتجارة الجملة والتجزئة وإمداد الكهرباء وصناعة البناء وإمداد الغاز والمياه والخدمات التجارية واستخراج المعادن وأعمال النقل والمواصلات والتخزين وخدمات التقنيات المتخصصة والزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية وخدمات المطاعم وقطع العقارات، وبلغ عدد الموظفين من جنوب شرق آسيا الذين يعملون في الشركات الصينية التي تعمل في الخارج (117.5) ألف، الملاحظ أنه في عام 2008 لم يوجد أي موظف يعمل في الشركات الصينية من المنطقة، وفي عام 2009 عملت

⁴³ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 53.

⁴⁴ حنان قنديل، مصدر سبق ذكره، ص 57-58.

الصين على توظيف العاملين في شركاتها بواقع (90) ألف موظف، وبعد ذلك تنا미 العدد⁽⁴⁵⁾.

وفي عام 2013 بلغ حجم الاستثمارات المتبادلة المترافقية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا (110) مليار دولار، وتعتبر المنطقة الأسرع نمواً في مجال الاستثمارات الصينية الخارجية، وتعد الصين رابع أكبر مستثمر في جنوب شرق آسيا⁽⁴⁶⁾، وفي عام 2014 زاد حجم الاستثمار التراكمي بين الصين والآسيان ليصل إلى (120) مليار دولار، منها (40) مليون دولار إستثمارات صينية في دول الآسيان، أما الأخيرة تستثمر في الصين نحو (80) مليار دولار⁽⁴⁷⁾.

وتم تأسيس صندوق استثمار صناعي وهيئة إدارية للاستثمار الصناعي في عام 2012، هاتان المؤسستان وسليتان مهمتان سهلت الحسابات التجارية بين الصين والآسيان بالعملة الصينية، ويسعى الطرفان إلى إنشاء مركز تسوية بالعملات الإقليمية، ومركز إقليمي لجمع الأموال ومركز للصناعة المالية ومركز لسوق المال ومركز للرقابة المالية ومركز للمعلومات المالية في مدينة نانجينغ الصينية، بهذه الوسائل تبحث الصين من زيادة الترابط الإقليمي مع دول جنوب شرق آسيا⁽⁴⁸⁾، أما على مستوى عملة الصين (اليوان)، فترى هناك تقبل في دول مثل فيتنام وتايلاند بالتعاملات الاقتصادية فيها، وتسعى الصين

⁴⁵ شيانغ أن بوه وتشو تشيان، الاستثمارات الصينية تفيد الدول المجاورة، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم، بكين إبريل 2014، ص 26-27.

⁴⁶ المصدر نفسه، ص 28.

⁴⁷ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 54.

⁴⁸ المصدر السابق، ص 54.

لدرج عملتها في سلة العملات التي يتعامل بها صندوق النقد الدولي، وهي تسعى تحويل مدينة شنهاي إلى مركز دولي مالي بحلول عام (2020)⁽⁴⁹⁾.

المطلب الثاني: الوسائل الأمنية

عملت الصين على إرسال سفناً عدة تابعة لقواتها البحرية إلى المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وحددت علامات رئيسة والخطوط الأساسية للمياه الإقليمية الخاذية لها، الأمر الذي يعني أن السفن العسكرية والمدنية الأجنبية يتحتم عليها طلب رخصة من السلطات الصينية المعنية لدخول المنطقة، وأعلنت إستعداد قواتها العسكرية حماية السيادة الوطنية على كامل أقاليمها، ومن بينها منطقة بحر الصين الجنوبي، وأقامت مناورات عسكرية متعددة، وأعلنت على أنها لم تساوم على أي شبر تابع لها⁽⁵⁰⁾.

من جانب آخر تعاظمت مشاركة الصين في نشاطات المنتدى الإقليمي الآسيوي، حتى تُقْعِن دول المنطقة بحسن نواياها وأهدافها، وقد وافقت الصين على مناقشة قضايا في هذا المنتدى كانت ترفض مناقشتها، مثل الاستراتيجيات العسكرية لدول المنتدى، والتهديدات المستقبلية للأمن الإقليمي، وعمليات التطوير العسكري في دول الإقليم، فضلاً عن العلاقات العسكرية والمدنية، ولتعزيز التوجه السلمي للصين، رفعت مستوى الشفافية في الجانب العسكري، بعد أن بدأت تصدر مؤشرات وأهداف ووسائل السياسة الأمنية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا، وكان ذلك موافقة على مطالبة دول الإقليم للصين بذلك، لكن هذه الإصدارات لم تكتمل بشكل نهائى بعد لكنها بتطور

⁴⁹ سيباستيان مالاباي وأولين وينغتون، مستقبل اليوان (كفاح الصين لتدويل عملتها)، تعریب: عبد الله الزیدی، مجلة حموري للدراسات، العدد 3، مركز حموري للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012، ص

مستمر⁽⁵¹⁾، وعملت الصين على تطوير علاقات عسكرية ثنائية مع تايلاند، ونسجت علاقات على مثيل ذلك مع دول جنوب شرق آسيا جميعها⁽⁵²⁾. وانضمت الصين إلى قمة شرق آسيا، التي تضم دول رابطة جنوب شرق آسيا العشر، فضلاً عن الصين والهند ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان، وتكثيف العمل على تسوية وايجاد حلول للخلافات الحدودية مع جيرها، ومساعدة كمبوديا في إعادة بناء برتقها، هذه الدبلوماسية الجديدة في القرن الحادي والعشرين ساعدت على تهدئة بعض المخاوف لدى جوارها وبأسلوب هادئ وناعم⁽⁵³⁾.

من جانب آخر استغلت الصين النزاع الموجود في ميانمار اقتصادياً، فأقليات الأخيرة تقطن في المناطق الحدودية مع الصين وتايلاند، وإن هذه الأقليات لها صراع مع الأغلبية الحاكمة في ميانمار، ويدرك أن حكومي الصين وتايلاند تقد الأقليات بالسلاح والمال، بسبب أن مناطق تلك الأقليات هي منتفعات وهضاب غنية بالموارد الطبيعية مثل المطاط، ومن ثم تقوم تلك الأقليات ببيع تلك المصادر الطبيعية للصين وتايلاند مباشرة وبأسعار رخيصة جداً⁽⁵⁴⁾.

ولغرض حماية أمن الطاقة استخدمت الصين وسائل متعددة وهي الآتي⁽⁵⁵⁾:

1 – إقامة منشآت إستخباراتية في خليج البنغال قرب مضيق ملقا وميناء هامبا نتونا في سريلانكا بالخليط الهندي.

⁵¹ حنان قنديل، مصدر سبق ذكره، ص ص 57 – 58.

⁵² روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 168.

⁵³ جوزيف س. ناي، القوة الأمريكية والصينية بعد الأزمة المالية، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 43، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، ايلول 2010، ص 66 – 67.

⁵⁴ ماجدة صالح، مأساة الروهينجا (التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 190، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2012، ص 143.

⁵⁵ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 297.

2- بناء قاعدة عسكرية (سانيا) في جزيرة هاينان الصينية، إذ أحتوت هذه القاعدة على منشآت عسكرية ومهبط للطائرات، فضلاً عن إقامة منشآت عسكرية في جزيرة وودي في أرخبيل جزر بارسيل التي تبعد عن فيتنام (300) ميل بحري، وكلا الجزرتين تقعان في بحر الصين الجنوبي، وتسقطان على بحر الصين الشرقي.

المبحث الثالث: محددات السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا

سيتم تناول أبرز محددات السياسة الصينية اتجاه المطفلة عبر توزيعها على مطلبين وهما: المطلب الأول: المحددات الداخلية الصينية، والمطلب الثاني: رؤى وموافق دول جنوب شرق آسيا اتجاه السياسة الصينية

المطلب الأول: المحددات الداخلية الصينية

لعل أبرز المحددات الداخلية التي تعاني منها الصين هي قضيتي شينجيانج والتبيت، هذان الأقليمان عارض سكانهما تقبل الحضارة الصينية، لذا إخضاع الأقليمين وتطويع الحركات الانفصالية والقضاء عليها عبر قطع خطوط تغذيتها الخارجية تُعد أولوية صينية، وإن التوترات الأثنية في هاتين المنطقتين تؤثر على علاقات الصين بالدول المجاورة، فشينجيانج مقاطعة تقع في غرب الصين⁽⁵⁶⁾، وأصبحت من ضمنها في أواخر القرن التاسع عشر، وتوجد حركات انفصالية في الأقليم من ضمن ساكنيها الذين هم من الأويغور التركمان، الذين حكموا منغوليا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبلغ عددهم نحو (8) مليون نسمة الذين يشكلون نسبة (45) بالمائة من إجمالي سكان المقاطعة، أما التبيت تُعد أساسية في الإدراك الصيني الإقليمي في علاقتها الخارجية، وهي عبارة عن سهل جبلي غني بخام الحديد والنحاس، ولهذا السبب تخوف الصين من أينال

⁽⁵⁶⁾ يتمتع أقليم شينجيانج بموارد طبيعية ضخمة، فهو ينتج ثلث انتاج الصين من الغاز الطبيعي و(40) بالمائة من انتاج الفحم الحجري، وهو المنطقة الثانية بانتاج النفط، فهو يملك إحتياطيات من هذه المادة كبيرة غير مستخدمة بعد. شينجيانغ أهميتها ومواردها وإهمال الأويغور، مجلة معلومات، العدد 69، المركز العربي للمعلومات، بيروت، آب 2009، ص 92.

هذا الإقليم الحكم الذاتي، وعلى هذا الأساس بنت الصين خطط للسكك الحديدية في المنطقة⁽⁵⁷⁾.

وغالبية سكان الصين (الهان) يتذرون في السهول الواقعة في وسط الصين وفي المناطق المطلة على المحيط الهادئ، والذي تبلغ نسبتها بما يقرب (91.5%) بالمائة⁽⁵⁸⁾، في حين أقلية الإيغور والتبتين يقطنون في المناطق الجافة في غرب الصين وجنوبي الغرب، ومن ثم هذا التوزيع يُعد مصدراً للتوتر، وبحسب الإقليمان على النفط والغاز والنحاس وخام الحديد، وعملت الحكومة الصينية على نقل سكان من الهان لتوطينهم في هذه المناطق، فضلاً عن نسج علاقات ودية مع جمهورية آسيا الوسطى التركمانية، لحرمان الإقليمية الإيغورية من أن يكون لها أية قاعدة خلفية لها هناك، وهناك توتر في العلاقة باستمرار ما بين سكان هاتين المنطقتين والحكومة الصينية، وتوجد بعض الاعمال المسلحة بين الطرفين⁽⁵⁹⁾.

ربما إذا تفاقمت هذه المشاكل ستكون عائقاً أمام طموحات الصين الإقليمية، وتستغل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لغرض ارباكها وأضعافها للكف عن تقددها في جنوب شرق آسيا، وهناك اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بدعم المقاتلين الإيغور في نزاعهم مع الحكومة الصينية من خلال تدريبهم في الأراضي التركية⁽⁶⁰⁾، وتوسعت الأعمال

⁵⁷ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 164 – 165.

⁵⁸ محمد خواجة، الصين (تحديات كبرى وآمال واحدة)، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2013، ص 138.

⁵⁹ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 164. حدثت انتفاضات عددة من قبل سكان التبت ضد الحكومة الصينية، وبدأت منذ ثورتهم الأولى عام 1959، وتكررت تلك الانتفاضات الشعبية، ففي عام 2008 تحولت تلك الاحتجاجات إلى أعمال عنف مسلح، وبالتالي أصبح السكان المحليون للتبت يختلفون بانتفاضتهم الأولى كل سنة. الأيغور (الأقلية المخرومة في الصين)، مجلة معلومات، العدد 69، المركز العربي للمعلومات، بيروت، آب 2009، ص 93.

⁶⁰ غالب قنديل، حروب الميغنة الأحادية، صحيفة البناء اللبنانية، العدد 1610، بتاريخ 15/10/2014.

المسلحة للحركة الانفصالية لتشمل مناطق خارج الإقليم، ففي عام 2013 حدثت (190) عملية (مسلحة)، وشملت مناطق مثل ساحة تيانانمان ومقاطعة يوننان السياحية⁽⁶¹⁾، وفي عام 2014 أستهدفت مجموعة من الأفراد مكتب الأمن العام في منطقة يهتشنخ في إقليم شينجيانج بسيارة محملة بالمتفجرات، وتهم الصين حركة تركستان الشرقية والمؤتمر العالمي للإيغور بهذه الأعمال⁽⁶²⁾.

لعل العامل الداخلي الآخر يتمثل بالتبالين في التطور بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، مما ينعكس على عملية الهجرة من الريف إلى هذه المناطق المنظورة، الأمر الذي يسبب خلأً ديمغرافي⁽⁶³⁾، ويوجد خلافات ما بين المناطق العنية مع العاصمة بشأن الضرائب وتحصيلها، فضلاً عن الفساد الذي ينتشر في الحزب الشيوعي ومؤسسات الدولة، والملاحظ أن أغلبية المؤتمرات الحزبية تدعو للقضاء على الفساد، مما يدل على أن الفساد موجود حقاً⁽⁶⁴⁾، فضلاً عن زيادة الأجور مما سبب إرتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بدول جنوب شرق آسيا مثل: (إندونيسيا وفيتنام وتايلاند وมาيلزيا)⁽⁶⁵⁾، وعلى الرغم من

⁶¹) حسين إسماعيل، الصين تحارب الإرهاب، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم، بكين، إبريل 2014، ص 78.

⁶²) تشو فنغ، الصين في حرب حياة أو موت ضد الإرهاب، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم، بكين، أغسطس 2014، ص 47-48.

⁶³) صدام مرير الجبيلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، دار المهلل اللبناني، بيروت، 2016، ص 302؛ جون ثورنتون وآخرون، الصين المتغيرة (احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة)، دراسات عالمية، العدد 78، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 24.

⁶⁴) أحمد قنديل، التنافس المنضبط (الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 198، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2014، ص 24.

⁶⁵) نزيرة الأفندي، هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين؟، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2014، ص 144.

إستخدام الصين القوة الناعمة في سياستها الخارجية لغرض توسيعها البحري في المحيط الهندي، إلا أنه تبقى الدول المجاورة تتوجس من هيمنة صينية في المستقبل، فالصين إستضافة أولمبياد عام 2008، إلا أن سياستها والوسائل الصلبة المعتمدة في التبييض وشينجيانج، وملف حقوق الإنسان فيها، فضلاً عن الرقابة السياسية على وسائل الاعلام الصينية، على الرغم من أنها انفقت الكثير من الأموال على ذلك في عام 2009، يدعم ذلك قول المخرج الصيني (زانج ييمو) – عندما سُئل عن سبب تناول أفلامه الماضي – "إن الرقابة قد تُبعد الأفلام التي تتناول الصين المعاصرة"⁽⁶⁶⁾، الأمر الذي يؤثر في فاعلية قوتها الناعمة في سياستها الخارجية⁽⁶⁷⁾.

ومن جهة أخرى يُعد عامل البيئة وتلوثها من أهم العوامل التي ربما تؤثر في قوة الصين في المستقبل، فهواء الصين ملوث، وتفوق نسبة التلوث فيه عما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فضلاً عن اختفاء مساحات زراعية واسعة، بسبب امتداد المدن إليها⁽⁶⁸⁾، والصين تُعد من أسوأ عشرون دولة إضراراً بالبيئة، مما يؤدي إلى تساقط الأمطار الحمضية في ثلث مساحة الصين⁽⁶⁹⁾.

من جانب آخر، يبدو أن هناك محدوداً عسكرياً يحول دون التوسيع الصيني بشكلٍ كبير، فالجيش الصيني، يُبدي عدم إستعداده للقيام بمهمة تحريك قواته بمعاداته الثقيلة بالسرعة المطلوبة والانتشار العسكري اللازم إلى مناطق بعيدة عن حدود دولته السياسية، فالقناعة الداخلية لدى القادة الصينيين هي عدم استخدام الجيش في تحقيق أهداف السياسة

⁶⁶ جوزيف س. ناي، مصدر سبق ذكره، ص 67 – 69.

⁶⁷) David Shambough, Chinas Soft-Power Push (The Search Resoect), Foreign Affairs, Volume94, No.4, July/August 2015, P.99.

⁶⁸ يامن خالد يوسف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 285.

⁶⁹ مصطفى عيد ابراهيم، التلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 1، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2008، ص 102.

الخارجية الصينية في جنوب شرق آسيا، بل يقوم الجيش بذلك إلا بحال الدفاع عن السيادة الوطنية أم التعرض لخطر ما⁽⁷⁰⁾.

المطلب الثاني: رؤى ومواقف دول جنوب شرق آسيا اتجاه السياسة الصينية
 بعد ازدياد أعداد المنظمات الإقليمية التي تحاول أن يكون لها مكانة في النظام السياسي الدولي، أصبحت المنافسة الاقتصادية شديدة بين هذه المنظمات، ولعل رابطة جنوب شرق آسيا خير مثال على ذلك، التي تحاول أن تكون ند لقوى الكبرى في المجال الاقتصادي، فالم منطقة تعاني من بعض المشاكل كالإرهاب وأمن الطاقة، وقيادة واحدة من قبل دولة لاتستطيع حل هذه المشاكل، فهذه الدول تدفع نحو التعاون ما بين القوى المؤثرة في المنطقة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لغرض تحقيق مصالح كل الأطراف⁽⁷¹⁾.

ولغرض الموازنة مع النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا دعت (الآسيان) كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لحضور قمة الرابطة في فيتنام عام 2010، وفي هذه القمة دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي، بين الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن ضمان حرية الملاحة في هذا البحر ذات الموقع الجيوستراتيجي لكل دول المنطقة، كما فعلت الآسيان وعززت إطار (الآسيان+3) لتدخل معها إلى جانب الصين كل من اليابان وكوريا الجنوبية لغرض الموازنة في علاقتها الاقتصادية الخارجية⁽⁷²⁾.

ولعل التشابك الكبير في الكثير من القطاعات الاقتصادية بين رابطة جنوب شرق آسيا والصين سيكون محدداً كبيراً لأي خلاف، فالاستقرار الإقليمي يُعد شرطاً ضرورياً

⁷⁰ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 171.

⁷¹ ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص 443.

⁷² أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 222.

للاستمرار بعملية التنمية في الجانبيين، ويبدو أنه مصلحة مشتركة تحول دون تشدد الصين وأستخدامها القوة الصلبة في سياستها إتجاه (الآسيان)⁽⁷³⁾.

وتسعى رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى إقامة منطقة تجارة حرة، ثم الوصول إلى سوق آسيوية موحدة بحلول عام 2020، وبمشاركة (الآسيان) هذا الهدف دولاً أخرى لها مصالح في هذا الاقليم مثل: (الهند وكوريا الجنوبية واليابان ونيوزلندا وأستراليا)، وتسعى هذه الدول إلى توثيق علاقتها مع دول الرابطة، خصوصاً أن (الآسيان) بحاجة لتحقيق هذا الهدف لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية، المتمثلة بالبطالة ومعدلات الفقر، وموازنة النفوذ الصيفي في جنوب شرق آسيا⁽⁷⁴⁾.

أثيرت مخاوف دول منطقة جنوب شرق آسيا بعد تنامي القدرة البحرية الصينية، التي بالقياس مع قدرة تلك الدول تبدو أكبر بكثير، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التوقيع على عقود تسلح عدّة، لغرض ردع الطموحات والتمدد الصيني في المنطقة، فشهدت المنطقة بين عامي 2009 و 2011 توقيع (19) اتفاقية دفاعية، وعملت فيتنام على توقيع شراكات دفاعية جديدة مع كل من إندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا والفلبين ومالزيا وسنغافورة، وفيتنام لا ترغب بهيمنة صينية في المنطقة، لذلك تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁵⁾.

وتباين مواقف دول جنوب شرق آسيا إتجاه الدور الصيني في المنطقة، فضلاً عن تباين العلاقات الصينية مع دول الآسيان، بين التعاون الوثيق وبين الكراهية والعداء⁽⁷⁶⁾، والبعض يرى إن طموحات الصين تشبه إلى حد بعيد طموح الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين الذي يقوم على أساس التوسيع، لكن الأسباب مختلفة، فالصين تسعى وبكل الوسائل، الحصول على المعادن الاستراتيجية والمحافظة على منهاها القومي، لتلبية

⁷³) محدث أیوب، مصدر سبق ذكره، ص 101.

⁷⁴) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 223.

⁷⁵) المصدر نفسه، ص 296.

⁷⁶) منتصر عمران ناجي الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص 237.

احتياجات العدد الكبير لسكانها⁽⁷⁷⁾, خصوصاً أن بعض هذه الدول لها نزاعات حدودية ومنافسة اقتصادية مع الصين, وإذا ما تقاطعت المصالح, ربما ستعمل الصين بسلوك يجعل من دول المنطقة تابعة ولن ينفع شريكة, إذ هي تعمل على أن تكون قوة مهيمنة إقليمياً, فضلاً عن خشية دول المنطقة من الاعتماد الاقتصادي على الاقتصاد الصيني, وربما يؤدي ذلك إلى إنشاد إقتصادها في حال حصول أي خلل في الاقتصاد الصيني, والهاجس الآخر هو التدهور البيئي الإقليمي بسبب سياسة التصنيع من أجل التصدير في الصين⁽⁷⁸⁾.

على الرغم من الترابط الاقتصادي ما بين الصين ودول جنوب شرق آسيا, لكن دول المنطقة تعاني من الأضرار البيئية نتيجة للصناعة الصينية المت坦مية, وبالخصوص دول حوض نهر الميكونغ, إذ يشمل هذا الإقليم كلً من تايلاند ولaos وكمبوديا وميانمار وفيتنام, فضلاً عن الجنوب الغربي لمقاطعة يونان الصينية, إذ يقطن هذا الإقليم (266) مليون نسمة على مساحة (2,3) مليون كيلو متر مربع, وكل هذه الدول ماعدا لاوس هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية, وتعرض هذا الإقليم إلى مستويات عالية من التلوث بسبب تصاعد الشاطئ الاقتصادي, وتفرغ الإقليم من الموارد الطبيعية التي يحتويها نتيجة لنمو التجارة هناك, مثل تجريف التربة والفيضانات واختفاء الغابات والتغيرات المناخية والصيد الجائر الذي يستنزف الثروة السمكية, ويفتقرا التعاون بين هذه الأطراف إلى الآليات المؤسسية والإمكانيات المالية⁽⁷⁹⁾, وهناك خلافات عميقة ما بين الصين من جهة والدول المشاطئة الأخرى على النهر, وترفض الصين الإنضواء (هيئة نهر الميكونغ) المشكلة من قبل الدول المعنية, وبهذا لا توجد هيئة رقابية على السدود التي تبنيها

⁷⁷) Robbert D. Kaplan, The Geography Of Chinese Power (How Far Can Beijing Reach On Land and at Sea?), Foreign Affairs, Volume89, No.3, May/June2010, P24.

⁷⁸) مدحت أيوب, مصدر سبق ذكره, ص 96.

⁷⁹) المصدر نفسه, ص 99.

الصين، إذ تكون القرارات البيئية الخاصة بالنهر تتخذها الصين، الأمر الذي يثير الخلاف مع الدول الأخرى⁽⁸⁰⁾.

وهنالك دولً في جنوب شرق آسيا تخشى من التمدد الصيني، ومن أبرزها سنغافورة – ذات الأغلبية الصينية – التي ثمنَت علاقتها بتايوان من خلال التدريب العسكري المشترك، وهي تحت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء التزامها العسكرية والدبلوماسية في المنطقة، أما إندونيسيا فهي متخصفة من أن تظهر مظهر الحليف للولايات المتحدة الأمريكية، لأنه سيؤثر في علاقتها مع بعض الدول الإسلامية، في الوقت ذاته فهي بحاجة لوجود الأسطول الأمريكي البحري لدفع الخطر الصيني المحتل الذي يتمدد باستمرار، وعملت هذه الدول على تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن تفعيل آليات العمل الجماعي، فدول المنطقة تتعاون مع بعضها لغرض مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، ومثال ذلك عملت كلً من سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا معاً لـ مكافحة القرصنة⁽⁸¹⁾.

من جانب آخر أدى التوسع في تدابير بناء الثقة والأمن دوراً مهماً في تطوير رابطة جنوب شرق آسيا للتعامل مع التحديات الأمنية بشكل جماعي، فالمجتمع الإقليمي للرابطة أخذ يعمل بالدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات منذ عام 2009، بعد إن كان فقط منتدى للمناقشة في قضايا الأمن، إن هذا المنتدى بآليته الرئيسيين وهما: مجلس التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ، ومعهد (آسيان) للدراسات الاستراتيجية والدولية، أصبح يقدم المقترنات لتعزيز الأمن في المنطقة، إذ (آسيان) تؤكد أن تدابير بناء الثقة والأمن، هي أدوات مهمة لأحتواء الصراعات داخل دول الرابطة ذاتها أو مع الدول غير الأعضاء⁽⁸²⁾، وهذا يمثل هدف تسعى له الرابطة لزيادة مكانتها الإقليمية والدولية، إذ

⁸⁰) روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 167.

⁸¹) المصدر نفسه، ص 169.

⁸²) سيمون ت. ويزمان، تدابير بناء الثقة في آسيا، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، 2013، ص 551 – 552.

الم منطقة تتعرض لسياسات تنافسية من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تقوض مكانة رابطة جنوب شرق آسيا الأمنية والسياسية كترتيب جماعي.

على هذا الأساس قدم مسؤولي الآسيان مشروع يتضمن مدونة لقواعد السلوك في حل النزاعات في توزع عام 2011، أثناء إعقاد المنتدى الإقليمي للآسيان، وتم توزيعه على أعضاء المنظمة في كانون الثاني 2012، ومن جانبها رفضت الصين مناقشة هذه القضية في المنتدى، ورأت أن هذه القضية تحل بشكل ثانوي مع الدول المعنية، إلا أن أصرار بعض زعماء الآسيان على مناقشتها داخل المنتدى، أثار ردوداً متباعدة داخل المنظمة بين مؤيد للحوار الشامل مع الصين بواسطة مفاوضات ثنائية، وبين مؤيد لنص الآسيان، والنتيجة تم إقرار وثيقة قواعد السلوك بشأن بحر الصين الجنوبي من قبل زعماء الآسيان، وتم تقديمها للصين التي تتضمن حرية الملاحة والحقوق للدول المتنازعة مع الصين، وأكّدت بروناي أن هذه المدونة ستتطور كل عام لأحتواء النزاعات الحدودية⁽⁸³⁾، فالدول الآسيوية تتroxف من صين المستقبل أن تصبح كحالة اليابان أيام استعمارها للمنطقة في القرن العشرين⁽⁸⁴⁾.

وفي العاشر من آب عام 2014 عقد الاجتماع الحادي والعشرين للمنتدى الإقليمي للآسيان في مياغار، وأحد قرارات المنتدى أكّدت على ضرورة الحل السلمي للنزاعات الحدودية بين الصين من جهة ودول جنوب شرق آسيا من جهة أخرى، فضلاً عن تأكّده على أن المنتدى يعني بهذه النزاعات، ويدخل ذلك ضمن دائرة اختصاصاته السياسية والأمنية عبر الدبلوماسية الوقائية والمفاوضات⁽⁸⁵⁾.

⁸³ سيمون ت. ويزمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 553 – 554.

⁸⁴ روب غيفورد، طريق الصين (رحلة في مستقبل قوة صاعدة)، ترجمة: محمد محمود التويه، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 79.

⁸⁵ السيد صدقي عابدين، المنتدى الإقليمي للآسيان (ماذا بعد عقدين)، صحيفة الشروق مصرية، العدد 2014/8/31- 1168.

الخاتمة

يمثل البعدان الاقتصادي والأمني أبرز الأبعاد في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا، فالصين تبغي ربط إقتصاديات دول المنطقة مع إقتصادها المحلي عبر وسائل متعددة، لعل أبرزها الاتفاقيات التجارية والاستثمار والمناطق التجارية الحرة، لأن ذلك مرتبط بعملية التحديث والتنمية الداخلية في الصين لإدامة زخمها وأستمرارها، لكن ذلك لا يتحقق إلا بواسطة استقرار البيئة الأمنية في جنوب شرق آسيا عبر نشر قواعد عسكرية في بحر الصين الجنوبي القريب من مضيق ملقا ذات الأهمية الاستراتيجية في المدرك الصيني، والتي تنشط حوله البحرية الأمريكية، والولايات المتحدة الأمريكية تعد المنافس الأبرز للصين في هذه المنطقة، واللاحظ أن السياسة الصينية في جنوب شرق آسيا في بعدها الأمني تسعى إلى تطبيق السياسة الأحتوائية الأمريكية ضدها، لكن تواجه السياسة الصينية بعض المحدّات وتمثل بالمشاكل الداخلية الصينية، ورؤى وتوجهات دول جنوب شرق آسيا التي تتوجّس حذراً من الهيمنة الصينية على الإقليم.

الملخص

إن موضوع (السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية) يمتاز بأهمية بالغة بسبب مكانة المنطقة في المدرك الصيني من جهة، والمكانة الصينية المت坦مية إقليمياً ودولياً من جهة أخرى، والتي تعد أحد الدول الفاعلة في النظام السياسي الدولي، وإدامة زخم الصعود الصيني وتعزيز نفوذها الإقليمي عملت الصين على توثيق روابطها الاقتصادية مع دول الإقليم، ثم رفدت ذلك بترتيب أمني وعسكري من خلال مناورات عسكرية صينية وإقامة قواعد بحرية في بحر الصين الجنوبي وفي المحيطين الهادئ والهندي، لغرض تأمين طرق تجارتها الخارجية، لكن تواجه الصين بعض الكوابح التي تحد من سياستها الخارجية، وتمثل بالمشاكل الداخلية ومطالب الأقليات الانفصالية، والتباين ما بين المدن اقتصادياً، وأن أبرز نتيجة توصل إليها البحث

هي أن جنوب شرق آسيا تمثل مدخلً جيواستراتيجياً للصين اتجاه عموم المحيط الهادئ والمحيط الهندي.

Abstract

The research of "Chinese policy towards Southeast Asia in the twenty-first century is a study of its economic and security dimensions" it's a great importance because of the region's position in the Chinese perception and the growing chinese regional internationally and regionally, which is one of the active countries in the international political system, In order to sustain the momentum of China's rise and strengthen its regional influence, China has strengthened its economic ties with the countries of the region, supplemented by a military and security arrangement through Chinese military exercises and naval bases in the South China Sea and in the Pacific and Indian oceans to secure its external trade routes However, China faces some constraints that limit its foreign policy, namely internal problems, the demands of separatist minorities, and economic disparities between cities. The most important result is that Southeast Asia represents a geostrategic gateway to China towards the entire Pacific Ocean and the Indian Ocean.